

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة **٧٥٧٠**

الأربعاء، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيدة باور	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	الأردن	السيد المومني
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد غاسبر مارتنس
	تشاد	السيد محمد زيني
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيد باوبلس
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكوفت
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمين

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

التقرير الخاص للأمين العام عن استعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (S/2015/899)

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2015/902)

رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/903)

1539959 (A)







فتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لما كانت هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي، بالنيابة عن المجلس، صديقي وزميلي سعادة السيد ماثيو رايكروفت، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، على رئاسته المتألقة لمجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأنا على ثقة بأنني أعبّر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس حين أعرب عن عميق التقدير للسفير رايكروفت وكامل فريقه المنهك لما أبدوه من حنكة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقريرا الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

التقرير الخاص للأمين العام عن استعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (S/2015/899)

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2015/902)

رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/903)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجّه انتباه المشاركين إلى الوثيقة S/2015/899، التي تتضمن التقرير الخاص للأمين العام بشأن استعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وكذلك إلى الوثيقة S/2015/902، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان.

وأود أن أوجه انتباه المشاركين إلى الوثيقة S/2015/903، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على هذه الفرصة الجديدة لتقديم معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن عن عملية السلام في جنوب السودان والتعامل مع توصيات الأمين العام بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

أَبلغتُ هذا الصباح ممثلي البلدان المساهمة بقوات أو أفراد شرطة بالمفهوم الجديد العام للعمليات المقترح للبعثة. وستَعرض الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة لوي، بعض العناصر الإضافية عن الحالة التشغيلية للبعثة خلال مشاوراتنا عن حالة العمليات. ولذلك سأركز على الاتجاهات السياسية الراهنة.

إن تقييمنا واضح. عملية السلام في جنوب السودان تمرّ الآن بمرحلة حرجة تتطلب الانخراط السياسي النشط من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية الموسّعة المعنية بالتنمية، فضلاً عن أعضاء مجلس الأمن، للتشجيع على تنفيذ المرحلة الانتقالية، وإلا فإن التقدم المحرز حتى الآن سيذهب سدى. ولذلك يجب علينا العمل جماعياً على زيادة التزام الأطراف في تنفيذ اتفاقها ودعم المؤسسات المنشأة عملاً بالاتفاق بغية إنهاء هذا النزاع الذي لا معنى له.

ومنذ أواخر تشرين الأول/أكتوبر، كما قلت، أُحرز بعض التقدم على الجبهة السياسية. وعقب الحلقة الدراسية بشأن التنفيذ العملياتي لشروط وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، التي عقدت في أديس أبابا في الفترة من ٢١ تشرين

الأول/أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، توصلت الأطراف أخيراً إلى اتفاق جديد بشأن توزيع القوات المقدمة لضمان السلامة في العاصمة. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، بدأ الجيش الأوغندي بسحب قواته من جنوب السودان، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق المبرم، واختتمت هذه العملية بعد شهر من ذلك التاريخ. وبدأت الحكومة في الأسبوع الماضي بسحب أفراد الأمن التابعين لها من جوبا، وفقاً لأحكام الاتفاق.

وقد لاحظ المجلس على الأرجح بأن الرئيس سالفا كير ألقى في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر خطاباً إلى الأمة كرر فيه أن دعم اتفاق السلام وإنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية هما من بين أولويات الحكومة. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عُقد الاجتماع الأول للجنة المشتركة للرصد والتقييم برئاسة رئيس بوتسوانا السابق فيستوس موغاي. وللأسف، لم تحضر المعارضة المسلحة الاجتماع ولا ممثلو أسرى الحركة الشعبية لتحرير السودان السابقة.

وكما كنا نخشى ويجب أن نقر بذلك، فإن تنفيذ اتفاق السلام يتقدم ببطء شديد وبصعوبة كبيرة.

ومنذ آب/أغسطس، وقعت انتهاكات عديدة لوقف إطلاق النار في عدة مناطق في البلد. ونجم عن القتال المستمر بين كلا الطرفين، لا سيما في ولاية الوحدة، وقوع خسائر كبيرة بين المدنيين، وتشريد المزيد من السكان وزيادة الاحتياجات إلى المساعدة الإنسانية. كما أسفرت الاشتباكات عن المزيد من سرقة الماشية ونهب السلع الإنسانية فضلا عن العديد من انتهاكات حقوق الإنسان.

وسيمثل الوقف التام والفوري لأعمال القتال الإسهام الحقيقي الأول في عملية السلام، التي يدين بها كلا الطرفين لشعبهما. ومع ذلك، لا نزال نشهد اشتباكات متواصلة على أرض الواقع. وللأسف، لا نزال نشهد اندلاع القتال يوميا بهدف استعادة السيطرة على المواقع العسكرية أو تعزيزيها قبل بدء المرحلة الانتقالية. وذلك الاتجاه واضح أيضا على الصعيد السياسي.

(تكلم بالإنكليزية)

ولا يزال القرار الذي اتخذه الرئيس سلفا كير في ٢ تشرين الأول/أكتوبر بإنشاء ٢٨ ولاية في جنوب السودان يثير الخلاف في البلد. وقبل وقت قصير للغاية، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أقرت جلسة استثنائية للجمعية التشريعية الوطنية إدخال تعديلات على الدستور الانتقالي لجنوب السودان أزالت جميع الإشارات إلى تشكيل جنوب السودان من عدد محدد من الولايات ومنحت الرئيس سلطة تعيين حكام الولايات وأعضاء الجمعية التشريعية الوطنية خلال الفترة الانتقالية. وأثيرت شواغل قوية من جانب المعارضة وداخل الأحزاب السياسية الأخرى فيما يتعلق بمدى قانونية تلك التدابير. ويمكن لتلك المبادرة أن تزيد من صعوبة تحقيق المصالحة بين الطرفين في هذه المرحلة الهامة لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية.

وفي هذه المرحلة من عملية السلام، فإن أية مبادرة سياسية انفرادية يتخذها أي من الطرفين ستؤدي إلى نتيجة عكسية. وينبغي أن تكون رسالتنا لكلا الطرفين واضحة ولا لبس فيها: إننا بحاجة إلى التوصل إلى اتفاق، كل الاتفاق ولا شيء غير الاتفاق، ويلزم أن نتوصل إيه عاجلا.

وفي ذلك السياق، اقترح الأمين العام لمجلس الأمن إدخال عدد من التعديلات على ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، فضلا على تشكيلة البعثة. ويهدف الاقتراح إلى أن تركز بعثة الأمم المتحدة على تقديم الدعم للمؤسسات الانتقالية الرئيسية، بما في ذلك اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، التي ستشرف على تنفيذ الاتفاق بجميع أوجهه؛ والشرطة المتكاملة المشتركة، التي ستكون مسؤولة عن الأمن في جوبا وملكال وبنتيو وبور؛ ومركز العمليات المشتركة،

الذي سينسق تحركات القوات المسموح لها بالبقاء في جوبا. كما أوصى الأمين العام بأن يؤذن للبعثة بتقديم الدعم التقني للحكومة الانتقالية في إجراء التعديلات الدستورية والتشريعية، والتخطيط للانتخابات الوطنية، وإنشاء آليات العدالة الانتقالية، ووضع استراتيجيات لإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وفيما تمضي بعثة الأمم المتحدة قدما بتقديم ذلك الدعم المحددة الهدف، فإنها ستواصل تنفيذ المهام الموكلة إليها حاليا، والعمل بشكل وثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بغية تحويل آلية الرصد والتحقق التي أُنشئت سابقا للإشراف على وقف أعمال القتال إلى آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية المتوخاة في اتفاق السلام. وتخطيط العمليات لتحقيق تلك الغاية جار بالفعل على قدم وساق، على النحو الذي وجه به قرار مجلس الأمن ٢٢٤١ (٢٠١٥). كما ستواصل البعثة التركيز على حماية المدنيين. وستوجه جهود البعثة نحو توفير المزيد من الحماية من أعمال العنف الداخلية في إطار مواقع حماية المدنيين، فضلا عن المدنيين الذين يواجهون أعمال العنف في مناطق منشئهم أو التشريد خارج تلك المواقع، بإظهار قوة قوات البعثة وتسيير دوريات مكثفة في مناطق التوتر.

وحسب تقييمنا فإن زيادة قوامها ٥٠٠ من القوات و ٦٠٠ من أفراد الشرطة ستمكننا من تقديم الدعم المطلوب لآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية وتعزيز أنشطة حماية المدنيين. ومع ذلك، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن زيادة الحماية خارج مواقع حماية المدنيين تتطلب بشكل أساسي تعاون الحكومة، فضلا عن تعاون البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة، التي أثبتت أحيانا أنها مترددة في اتخاذ الوضع الاستباقي والأكثر ظهورا الذي يتطلبه إنجاز المهمة.

ولكي تترجم نيتنا إلى نتائج، لا بد من وضع حد للانتهاكات الروتينية لاتفاق مركز القوات، لا سيما من خلال القيود المفروضة على حرية تنقل البعثة. وإذ تمضي البعثة قدما نحو تقديم المزيد من الدعم القوي للسلطات الوطنية في تنفيذ اتفاق السلام، سيكون من الضروري لحكومة الوحدة الوطنية أن تثبت أنها شريك راغب في التعاون. وعليها أن تتخذ قرارا استراتيجيا لدعم أعمال بعثتنا وتسهيلها، بدلا من مجرد السماح بهذه الأعمال.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا على حاجة البعثة المستمرة إلى أصول جوية، بما في ذلك المركبات الجوية بدون طيار. ويكتسي أهمية بالغة تزويد البعثة بالمعلومات في الوقت الحقيقي بغية تحسين الوعي بمجريات الأمور، والرد السريع لإنقاذ الأرواح. وفي بلد شاسع ويتعذر الوصول إلى العديد من أجزائه، مثل جنوب السودان، فإن المركبات الجوية بدون طيار ليست مفيدة فحسب، بل هي فعلا بالغة الأهمية لرصد الحالة المتغيرة والاحتياجات على أرض الواقع. وبوسعها أن تضطلع بدور أساسي في دعم وقف إطلاق النار الدائم، الذي أعلن كلا الطرفين أنه أولوية رئيسية.

وفيما يتعلق بتوفير الأمين في جوبا، فإن رؤيتنا واضحة أيضا. فيجب أن نستثمر في الأحكام التي حددها الاتفاق بغية التصدي للتوترات والحوادث التي تقع في العاصمة. وعلينا بغية كفالة الأمن الاستثمار في التشغيل السريع للشرطة المشتركة المتكاملة، ومركز العمليات المشتركة، والقيادة العسكرية المشتركة، وآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. وذلك ليس طلب الحكومة فحسب، وإنما هو الخيار الوحيد السليم من الناحيتين السياسية والتنفيذية. وعلى بعثة الأمم المتحدة أن تساعد الطرفين على العمل معا لإعادة بناء الثقة وصون السلام معا في جوبا. فلا يوجد أي بديل آخر.

وأخيرا، وتمشيا مع توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، أوصى الأمين العام باتخاذ نهج تدريجي نحو هيكل انخراط بعثة الأمم المتحدة في جنوب

السودان. وتحقيقا لتلك الغاية، نرى أن فترة عام واحد ستتيح لنا الوقت المطلوب لتنفيذ التغييرات المأذون بها المقترحة وتقييم آثارها على الحالة في جنوب السودان.

وسيتطلب تحقيق السلام والاستقرار في جنوب السودان بذل جهود متضافرة من جميع الشركاء المعنيين بتسوية التراع. ويضطلع مجلس الأمن، والاتحاد الأفريقي، وعملية الصيغة الموسعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبلدان المنطقة بدور بالغ الأهمية في مواصلة الضغط على الطرفين لتنفيذ اتفاقهما وبناء الزخم السياسي للاتفاق وإظهار فوائد السلام. ولا يمكن لأي عدد من القوات أو الشرطة أن يحل مكان الإرادة السياسية المطلوبة من قادة جنوب السودان بغية وضع حد لتراعهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد دينغ (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي، وأعضاء مجلس الأمن الآخرين على إتاحة هذه الفرصة لنا لأخذ الكلمة بشأن مسألة تكتسي أهمية كبيرة لبلدنا.

وبما أن هذه المرة الأولى التي أتكلم فيها في المجلس في ظل رئاستكم، سيدتي، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وأتعهد بتقديم دعمنا الكامل وتعاوننا لكم ولفريقكم. كما أود أن أشيد بدور سلفكم في قيادة المجلس بنجاح في الشهر الماضي.

وأود أن ابدأ بياني بالتأكيد مجددا على أن حكومة جمهورية جنوب السودان ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ اتفاق السلام الذي جرى التوقيع عليه مؤخرا. فالرئيس سلفا كير ميارديت، في بيانه الأخير إلى الأمة وإلى الجمعية التشريعية الوطنية، أكد مجددا على التزامه بتنفيذ الاتفاق نصا وروحا. وحث أعضاء الجمعية التشريعية على الوفاء بالتزامهم لشعب جنوب السودان بالتكاتف معه في تنفيذ الاتفاق من أجل وضع حد لمعاناة شعب جنوب السودان، وإعادة الحياة الطبيعية في البلد وإيصال الخدمات إلى السكان.

فقد بدأت بالفعل عملية تنفيذ اتفاق السلام وما زالت جارية. وقد بدأت حكومة جمهورية جنوب السودان سحب قواقما في حدود دائرة نصف قطرها ٢٥ كيلومترا من العاصمة جوبا، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام ضمن إطار الترتيبات الأمنية

وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، افتتحت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، برئاسة السيد فيستوس ج. موغاي، الرئيس الأسبق لجمهورية بوتسوانا، مكاتبها رسميا في جوبا. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، رحبنا بأشقائنا وشقيقاتنا المحتجزين السابقين العائدين إلى الوطن من نيروبي؛ ونحن ننتظر عودة إخواننا وأخواتنا من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة، الذين نتوقع عودقمم قريباً. ويشكل وصول الأشخاص السالفي الذكر إلى جوبا خطوة بالغة الأهمية، لأنه سيساعد على بناء الثقة وسيصبح وسيلة لاختبارها بعد عدة أشهر من الأعمال العدائية.

ودعا الرئيس، في كلماته الملهمة للأمة، جميع المواطنين للترحيب بإخوانهم وأخواتهم بأذرع وقلوب مفتوحة، والعفو ونسيان مرارة الحرب والمضي قدما كشعب واحد وأمه واحدة.

وتقف حكومة جنوب السودان على أهبة الاستعداد لتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية بمجرد أن ينضم إلينا في جوبا، جميع أشقائنا وشقيقاتنا أصحاب المصلحة في اتفاق السلام، ونأمل أن يكون ذلك في وقت قريب. وعلى الرغم من الادعاءات بوقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار من الجانبين،

هناك أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن الجميع مهتم بإنهاء العنف وإعادة بناء الدولة، وبالاتحاد بدلا من التقسيم على أساس ما ينبغي أن يثري التنوع.

ومهما التزمت حكومة جنوب السودان بتنفيذ اتفاق السلام، فلا مفر لها من الإخفاق بسبب القيود المالية والافتقار إلى الموارد الكافية. ولهذه الأسباب، فإننا ندعو جميع أطراف الاتفاق والمجتمع الدولي إلى القدوم وتأييد تنفيذ الاتفاق من أجل كفالة تحقيق السلام المستدام، الذي لنا جميعا مصلحة في تحقيقه.

ونحن نقدر الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتخفيف المعاناة الإنسانية لشعبنا. ولكن على الرغم من أن الكثير قد تم القيام به فعلا، كما يشير تقرير الأمين العام (S/2015/902)، لا تزال الحالة المزرية وهناك الكثير مما ينبغي القيام به ليس فقط من جانب الأمم المتحدة، ولكن أيضا من جانب المجتمع الدولي، والمانحين وأصدقاء جنوب السودان.

وخلال هذه الفترة، عندما يوشك المجلس على التفاوض بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، نحث الأمم المتحدة على أن تنظر في إعادة إدخال المزيد من بناء القدرات التي تستهدف أكثر تنفيذ الاتفاق. والإجراء الآخر الذي يجب النظر فيها قد يكون إشراك لجنة بناء السلام، التي من شأنها أن تكمل عمل الأمم المتحدة في جنوب السودان واللجنة المشتركة للرصد والتقييم.

والواقع أن المرء يرى مقترحات مشجعة في تقرير الأمين العام عن استعراض ولاية البعثة (S/2015/899). وبدأ يبرز العديد من المجالات التي تشير إلى العودة إلى بناء القدرات، على الرغم من أن هذا يتوقف على التقدم المحرز في عملية السلام وتوفر الموارد. وهذا يدعو إلى توفير الدعم من المجتمع الدولي الأوسع نطاقا. كما أشار الأمين العام في الفقرة ٧٩ من تقريره:

”ليس بوسع البعثة أن تقدم كل الدعم اللازم لكفالة نجاح عملية السلام. ذلك أنه لا بد من توافر موارد كبيرة ليتسنى المضي قدماً في تحقيق ما ينص عليه اتفاق السلام بشأن إحداث التحوُّل الديمقراطي المنشود والحكم الرشيد والعدالة والمصالحة والتعويضات وجبر الأضرار والتعافي السريع. ولا بد من أن تقديم المساعدة الفنية والمالية لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية دعما لإحلال السلام. وأشجع المانحين على أن يدعموا بطريقة منسقة برنامج الانتقال. ولا يمكن تجاهل الحالة الإنسانية المتردية في البلد. وإنني أناشد الجهات المانحة مواصلة تمويل الجهود الإنسانية ما دامت هناك الحاجة إليها قائمة.“

وإذ نبدأ تنفيذ اتفاق السلام، ينبغي لحكومة جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أن تجد معا طريقة المدنيين في مواقع الحماية على العودة إلى قراهم، حيث إن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر، كما يتبين من الحوادث التي وقعت في تلك المخيمات وسوء الأحوال المعيشية بسبب الاكتظاظ، لأن هذه المواقع لم يقصد بها قط أن تأوي هذه الأعداد الكبيرة، ولا أن يستمر استخدامها لهذه المدة الطويلة. وبما أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان نفسها تعترف بالتحديات التي تواجهها في توفير الحماية في مخيماتها، فهناك حاجة ملحة إلى توسيع نطاق حماية المدنيين خارج مخيمات الأمم المتحدة لتشمل السكان على نطاق أوسع.

وفي الختام، أود أن أكرر التزام حكومتي بتنفيذ اتفاق السلام على نحو جاد، وبالعمل عن كثب مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره من أجل التصدي للتحديات التي يواجهها البلد.

ونأمل أيضا أن تشارك حكومة جنوب السودان في التفاوض بشأن الولاية الجديدة للبعثة، المزمع تجديدها في

١٥ كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا الصدد، نحيط علما مع الارتياح ببيان الأمين العام الذي يفيد بأن ممثلته الخاصة قد أجرت، لدى إعداد التقرير، مشاورات حول النتائج والتوصيات مع عدد من أصحاب المصلحة، بمن فيهم عدد من أعضاء مجلس الوزراء المذكورين بالاسم. وينبغي تشجيع هذه العملية وتوسيع نطاقها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.